الرقمنة وتحسين إدارة الجماعات المحلية في الجزائر

Digitization and improved governance of local communities in Algeria

زناتي فؤاد[1] *ZenatiFouaad*

وحدة البحث البدولة والمجتمع، جامعة وهران2، الجزائر،zenati.fouaad@univ-oran2.dz

تاريخ الإرسال:2026/01/09 **تاريخ القبول:** 2026/01/10 **تاريخ النشر:**2026/01/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول الرقمية وتحسين إدارة الجماعات المحلية في الجزائر. حيث شملت هذه الدراسة على أربعة محاور المحور الأول حول الجماعات المحلية وإدارة الشأن المحلي ، المحور الثاني حول أسباب محورية دور الجماعات المحلية في إدارة الشأن المحلي ، المحور الثالث حول مجالات رقمنة إدارة الشأن المحلي ، المحور الرابع حول إنجازات رقمنة الحالة المدنية .كما تم توصل في هذا البحث إلى عدة النتائج أهمها ان التحول الرقمي له أهمية كبيرة في تحسين إدارة الجماعات المحلية.

***الكلمات المفتاحية:** الرقمنة؛ إدارة الجماعات المحلية؛ البلدية؛ الولاية؛ الجزائر.*

***Abstract:**This study aims to focus on digital transformation and its relationship to improving local government management in Algeria. It comprises four main sections: the first concerns local authorities and local governance; the second explores the reasons for the central role of local authorities in local governance; the third examines the areas of digitization in local governance; and the fourth analyzes the achievements of digitizing civil status records. The research concluded that digital transformation plays a significant role in improving local government management.*

***Keywords:** Digitization; Local government management;Municipality ; Wilaya ; Algeria.*

* المؤلف المرسل: زناتي فؤاد

1. مقدمة

يحتل التحول الرقمي في الزمن الراهن أهمية بالغة سواء في الأوساط الرسمية على مستوى المؤسسات والهيئات الرسمية للدولة وطنيا ومحليا، وأيضا يحظى ذات الموضوع بأهمية بالغة لدى مختلف الأطراف التي تكون علاقة الاعتماد المتبادل في مجال إدارة الشأن العام من مجتمع مدني، ومواطنين، وخواص نظرا لإيمانهم ووعيهم بأهمية هذا التحول الرقمي في الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية، وجعل الإدارة المحلية أكثر شفافية وفاعلية في أداء مهامها.

1.1.الإشكالية:

بالنظر إلى الاعتبارات السابقة أضحى التحول الرقمي يحدث عدة تغييرات وآثار على أنماط إدارة الحياة الفردية والجماعية والمؤسساتية في شتى القطاعات، وأصبح من ضرورات العصر التي لا مناص من التمكن منها واستثمار إيجابياتها بهدف تحسين الحياة العامة، وتيسير وسائل بلوغ المصالح العامة من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمة العمومية وطنيا ومحليا. وفي هذا الصدد، تبحث الدراسة الحالية في الإشكالية التالية:

- **كيف يسهم التحول الرقمي من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية في ترقية إدارة الشأن المحلي؟**
- **وما هي الإنجازات التي تحققت من رقمنة مختلف المصالح المركزية واللامركزية لقطاع الداخلية والجماعات المحلية في مجال تحسين إدارة الشأن العام وخدمة المصلحة العامة؟**

2.1. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على تعاضدية منهجية من خلال استخدام كل من منهج دراسةالحالة، من خلال التركيز على دراسة حالة الرقمنة في قطاع الجماعات المحلية في الجزائر بهدف تتبع إنجازاته وتحليل وتقويم تأثيراته في أداء المرفق العمومي المحلي، كما تستعين الدراسة بالمقاربة القانونية، والمقاربة البنيوية الوظيفية في تحليل دور التحول الرقمي على مستوى قطاع الجماعات المحلية ومختلف بناها ووظائفها في تحقيق تحسين الخدمة العمومية وتلافي مظاهر العجز والفساد الإداري.

2. الجماعات المحلية وإدارة الشأن المحلي

إن إدارة الشأن المحلي ولكونها تتعلق بالمصالح القاعدية واليومية للمواطن، ولأن الجماعات المحلية في الجزائر تمثل الهيئات التي تضبط علاقة الدولة بالمجتمع، لكونها الوسيط الأول الذي يجسد وجود الدولة في حياة المواطنين، فهي تتولى وظائف الدولة العامة على المستوى المحلي. وفي الجزائر ظلت جل الدساتير والقوانين ذات الصلة تؤكد على أهمية ودور الجماعات المحلية في إدارة الشأن العام المحلي، حيث اعتبرت مختلف الدساتير الجزائرية البلدية جماعة محلية وقاعدة للامركزية (المادة 9 من دستور 1963، المادة 36 من دستور 1976، المادة 15 من دستور 1989).

أما الدستور الحالي (دستور سنة 2020) فقد كرّس المفهوم الذي عرفه دستور 1989 والتعديلات التي لحقت به (التعديلات الدستورية للأعوام: 1996، 2016 على مجه التحديد). ويعتبر الدستور الحالي البلدية جماعة محلية إلى جانب الولاية، كما اعتبرها هي الجماعة القاعدية (المادة 17 من دستور 2020).

كما وضّح الدستور ذاته موقفه من اللامركزية في الدولة، حيث أقر في مادته 18 بأن تقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز ، وأضافت المادة 19 إلى ذلك أن تكون المجالس المنتخبة (محليا) هي قاعدة للامركزية، وهي في الوقت نفسه مكان لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

تعد الجماعة المحلية أحد أدوات تحقيق الرفاهية لصالح المجتمعات المحلية، وتقوم على أربعة عناصر أساسية تتفاعل أدوارها وتتداخل لتحقيق أهداف المجموعة ككل، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

- البنى والتجهيزات والأموال المنقولة وغير المنقولة؛
- عنصر التشريعات من قوانين ولوائح وتعليمات؛
- عنصر الموظفين العاملين داخل هذه الهيئات المحلية؛
- عنصر المنتخبين من رئيس وأعضاء المجالس المحلية المنتخبة.

3. أسباب محورية لدور الجماعات المحلية في إدارة الشأن المحلي

تعد الجماعات المحلية الفاعل الرسمي الأساسي في إدارة الشأن المحلي، نظرا لكونها تمثل التجسيد الأولي والقاعدي لشخصية الدولة المادية والمعنوية، ولكونها الأكثر قربا من المواطنين فهي تمثل الهيئات اللامركزية التي تستعين بها الدولة من أجل أداء مختلف الوظائف والواجبات تجاه الفرد والمجتمع. ويمكن التركيز في تبيان الأسباب التي تقف وراء هذه المكانة وهذا الدور للجماعات المحلية في إدارة الشأن المحلي إلى ما سببين رئيسيين هما الشخصية

المعنوية للجماعات المحلية وما يترتب عنها من نتائج، وقوة السند الدستوري والقانوني الذي تتمتع به الجماعات المحلية في الجزائر.

1.3.الشخصية المعنوية خاصية مميزة ومشتركة بين الجماعات المحلية في الجزائر

يعرف الشخص المعنوي أو الاعتباري على أنه: "مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتحد من أجل تحقيق غرض معيّن ومعترف به لها بالشخصية القانونية "(بوضياف، 2012، صفحة 68)، وهي فكرة تنطبق على مجموعة أشخاص وأموال تضفي عليهم الشخصية القانونية سواء في مجال القانون العام كالدولة والولاية والبلدية، أو القانون الخاص كالشركات والجمعيات...إلخ

تعد الشخصية المعنوية في نظام الإدارة المحلية عنصر ا حاسم ا في ضمان استقلال المجالس المحليّة ومنحها المزايا والنتائج التي تترتب لها عند الاعتراف لها بهذه الشخصية(جعلاب، 2017، صفحة 66). ومن أبرز الآثار والنتائج المترتبة عن التمتع بالشخصية المعنوية ما يلي:

1.1.3. الآثار المترتبة عن التمتع بالشخصية المعنوية (الاعتبارية)(المادتين، 49.50)

- القدرة على إبرام العقود؛
- الذمة المالية المستقلة؛
- أهلية التقاضي؛
- التمتع باسم وموطن (إقليم) ومقر خاصة ومستقلة؛
- نائب (شخص طبيعي) أو نواب ينوبون عن الهيئة أو الشخص المعنوي.

2.1.3. فوائد التمتع بالشخصية المعنوية (الاعتبارية)

- ضمان ديمومة الدولة؛
- مساعدة الدولة في أداء مهامها والوفاء بواجباتها تجاه مواطنيها؛
- وسيلة قانونية تمكن الدولة من توزيع الاختصاص بين الهيئات المستقلة جزئيا.

وتقوم فكرة الشخص المعنوي على أساس الفصل بين أعمال وصفة الشخص المعنوي، وأعمال الشخص الطبيعي المشرف على التسيير، فيتصرّف الوالي باسم الولاية، ويتصرّف رئيس المجلس الشعبي البلدي باسم البلدية.

2.3.قوة السند الدستوري والقانوني للجماعات المحلية في الجزائر:

1.2.3. البلدية:

يحتكم تنظيم البلدية حاليا إلى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يوليو سنة 2011 الذي هو حاليا محل مراجعة ونقاش إلى جانب قانون الولاية.

ورد في المادة الأولى من هذا القانون تعريفا للبلدية على أنها: " ...الجماعة الإقليمية الأساسية. تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وتنشأ بقانون" (13، 2011، صفحة 7). وهذا ما يضفي عليها طابعا خاصا، وإطارا قانونيا متميّزا وقويًّا. "ويكفي القول إن الوزارة وهي تنظيم إداري أعلى وتتمتع بسمو المكانة، إلا أنها لا تنشأ بقانون بل بتنظيم. ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية بل تستعمل الشخصية الاعتبارية للدولة". يضاف إلى ذلك أن قانون البلدية الحالي 11-10 استند إلى 83 نص ذو طابع تشريعي بين قانون وأمر، ما من شأنه التأكيد على سعة وتنوع الاختصاصات التي أسندها المشرّع للبلدية وعلاقتها المتعددة مع مختلف المؤسسات الدستورية والمصالح الإدارية وهياكل الدولة المختلفة.

وتمثل بذلك البلدية، وحدة إدارية وسياسية واجتماعية إقليمية، تمارس وظائفها ومهامها باعتبارها جماعة محلية تتميع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الجماعة القاعدية في الدولة كونها تمثل أول المرافق والمؤسسات التي يرتبط من خلالها المواطن بدولته، فمن خلال ذلك تتضح طبيعة العلاقة بين المواطن ودولته، وبالتالي يمكن قياس علاقة الدولة بالمجتمع.

تعد الولاية إلى جانب البلدية جماعة إقليمية وهما يتشابهان في كثير من التفاصيل المتعلقة بتطورهما وتأطيرهما القانوني في الجزائر.

2.2.3.الولاية:

تطرقت مختلف الدساتير في الجزائر إلى الولاية التي كيفتها على اعتبارها جماعة إقليمية إلى جانب البلدية. عدا دستور العام 1963.

- **دستور 1963:** تطرقت المادة 09 من دستور 1963 إلى البلدية دون الولاية معتبرة إياها المجموعة الإقليمية الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية، وقد سبقت ذلك بالإشارة إلى أن الجمهورية تتكون من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد نطاقها واختصاصها.
- **دستور 1976:** وفيه برزت الولاية باعتبارها مجموعة إقليمية إلى جانب البلدية، وهذا ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 36؛
- **دستور 1989:** نظرا لكون هذا الدستور هو الذي أقرّ تغيير طبيعة النظام السياسي من نظام قائم على الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والسياسية، فقد تكاملت في ظلّه الإشارة إلى تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية والتي عالجتها المواد 14، و15، و16 مع تأكيد اعتبار كل من البلدية والولاية الجماعات الإقليمية للدولة.

أما بموجب التعديلات الدستورية لسنتي 1996 و2020فقد تم تكريس نفس الاعتبارات التي حدّدها دستور العام 1989 بكون الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، موازاة مع الإشارة إلى نظام اللامركزية الذي تعدّ المجالس المنتخبة إطارا لتجسيده.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم ثلاثة أطر قانونية نظم بموجبها عمل الولاية مثلها مثل البلدية، مع أسبقية هذه الأخيرة في كونها حظيت أولا بقانون ينظمها هو الأمر الصادر العام 1967. أما أول تشريع خاص بالولاية في الجزائر المستقلة فقد تمثل في الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969، وهو الذي عدّل وتمّم سنة 1981 بموجب القانون رقم 81-02 المؤرخ في 14 فبراير 1981، ثم التشريع الثالث كان القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990، وآخر القوانين المتعلقة بالولاية الذي عرفته الجزائر هو القانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المعمول به حاليا والذي هو محل مراجعة في هذه المرحلة حيث سيتم مناقشة مشروع يقضي بتعديله خلال الدورات البرلمانية المقبلة.

الولاية بموجب قانونها (القانون الحالي 12-07 المتعلق بالولاية) هي الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي بخلاف البلدية التي يعتبرها الدستور وقانون البلدية الجماعة القاعدية والمجسدة للامركزية الإدارية، فإن قانون الولاية يعتبرها الدائرة الإدارية عير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة.(المادة01، 2013، الصفحات 8-9)

وتساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين. شعارها بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب قانون.(01، 2012، صفحة 09)

وتكلف الولاية بصفتها الدائرة الإدارية، بالأعمال غير الممركزة للدولة وتساهم في تنفيذ السياسات العمومية ضمن الإطار المحدّد لتوزيع صلاحيات ووسائل الدولة بين مستوياتها المركزية والإقليمية(4، 2012، صفحة 9)، ويأتي هذا في إطار تجسيد مبدأ كرسه دستور سنة 2020 الوارد في المادة 18 منه والتي تنص على أن "تقوم العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية على مبادئ اللامركزية وعدم التركيز".

4. مجالات رقمنة إدارة الشأن المحلي

تقوم إدارة الشأن المحلي على الاهتمام بمجموعة من المجالات التي توزع على أبعاد متنوعة، هي البعد الإداري التنظيمي، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي-الثقافي، والبعد الأمني، والبعد البيئي.

1.4. مجالات إدارة الشأن الإداري والتنظيمي على المستوى المحلي

تسعى الدولة الجزائرية إلى تعميم رقمنة كافة القطاعات ضمن استراتيجية وطنية لعصرنة المرفق العمومي وترقية الخدمة العمومية محليا ووطنيا، ومن أوجه تحسين التنسيق والرقابة من طرف الجهات المركزية مع الوحدات المحلية والإقليمية إطلاق عدد من التطبيقات في المواقع الرسمية لبعض الوزارات، ومن أبرزها إطلاق "البوابة الإلكترونية الرسمية لعرائض المواطنين" عبر تطبيقة "نشكي"، على مستوى الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، حيث يمكن لأي شخص طبيعي ومعنوي أن يرفع شكواه إلى المصالح المركزية على مستوى الوزارة المعنية من أجل الإبلاغ عن حالات تتعلق بالتجاوزات التي تصدر عن بعض المسؤولين المحليين على المستوى المحلي، وحددت ذات التطبيقة الالكترونية الهيئات المحلية التي يمكن تقديم الشكاوى بخصوصها وهي البلدية، والدائرة، والولاية، والإدارة المركزية لوزارة الداخلية، وقد حدّدت الوزارة الوصية مواضيع العرائض التي يمكن أن يتقدم بها أصحاب الشكاوى والتي بلغت 52 موضوعا، إضافة إلى خيار مفتوح بعنوان "مختلف"، حيث تتعلق تلك المواضيع بقطاعات على نحو السكن، ومختلف مجالات الربط بالخدمات المتعلقة بالكهرباء والغاز، والمياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وأخرى تتعلق بالإنارة العمومية وتجديد الطرقات، ومواضيع تتعلق بالخدمات الصحية، وأخرى لها صلة بالتمدرس والمدارس، والاستثمار في المجال الصناعي والفلاحي والخدماتي، وغيرها من المجالات الأخرى المرتبطة بالقطاعات الحيوية في يوميات المواطنين.

2.4. مجالات إدارة الشأن الاقتصادي والمالي على المستوى المحلي

تغطي الجماعات المحلية جملة من المهام تتعلق بالشأن الاقتصادي والمالي على المستوى المحلي، ولعل أبرز ما يطبع هذا القطاع محليا مجال الصفقات العمومية، حيث أفرد المشرع في قانون البلدية 11-10 فرعا خاصا بمجال المناقصات والصفقات العمومية ضمن باب الميزانية والحسابات المندرج تحت القسم الرابع من ذات القانون بعنوان "مالية البلدية"، وحدّد القانون مجالات الصفقات العمومية التي تبرمها البلديات أو المؤسسات العمومية البلدية ذات الطابع الإداري وهي تتعلق بصفقات اللوازم والأشغال وتقديم الخدمات، كما أشار القانون نفسه إلى اللجنة البلدية للصفقات التي أحال طريقة تأسيسها إلى القانون الخاص بالصفقات العمومية.(190، 2011، صفحة 25)

وحسب هذا القانون تعد الجماعات المحلية من بين أشخاص القانون العام التي خوّلها القانون صلاحيات إبرام هذا النوع من العقود الاقتصادية، وهذا بموجب المادة 9 من القانون رقم23-12 لسنة 2023 المحدّد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية .(9، 2023، صفحة 6)

بدأ مشروع رقمنة الصفقات العمومية سنة 2010، حيث تضمن المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية استخدام التقنيات الالكترونية، من خلال النص على إجبارية النشر الالكتروني للصفقات العمومية على الموقع الالكتروني للمصلحة المتعاقدة إلى جانب الصيغة التقليدية المتمثلة في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل (119، 2010، صفحة 26)، ومن خلال تضمنه لأول مرة عبارة "الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية" التي كانت عنوانا للباب السادس من ذات المرسوم، والذي نص على تأسيس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية لدى الوزير المكلف بالمالية (173، 2010، صفحة 33)، وقد تم لاحقا سنة 2013 استحداث هذه البوابة الالكترونية الخاصة بالصفقات العمومية بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2013، لكنها ظلت معطلة عن الخدمة، مما أدى إلى "تأجيل التوجه الحقيقي لرقمنة الصفقات العمومية بالجزائر، مما استلزم على المشرع الجزائري تدارك هذا الجانب من خلال صدور مرسوم رئاسي جديد خاص بالصفقات العمومية رقم 15-247 (سنة 2015) المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام."(زعزوعة، 2024، الصفحات 66-67)

وقد أعاد القانون رقم 23-12 سابق الذكر إطلاق مشروع رقمنة الصفقات العمومية بشكل فعلي ومدروس محاولا تجاوز كل العقبات والنقائص التي حصلت خلال السنوات السابقة في ظل المراسيم سابقة الذكر لسنتي 2010 و2015. وقد تميّز القانون الجديد بجملة من المستجدات التي تثبت جدية الإرادة السياسية في البلد من أجل العصرنة الحقيقية لمختلف القطاعات من خلال تفعيل رقمنة الصفقات العمومية التي تعدت حدود النشر، وتبادل المعلومات إلى مجالات أوسع وأكثر أهمية، ومن أبرز تلك المستجدات ما يلي: (زعزوعة، 2024، الصفحات 72-73)

- ربط مسعى رقمنة الصفقات العمومية بتجسيد مبدأ الشفافية؛
- إعطاء المشرع للمصلحة المتعاقدة الحصرية فيما يخص اللجوء لإجراء التفاوض المباشر عندما يتعلق الأمر بترقية المؤسسات الناشئة الحاملة للعلامة الناشطة في تقديم الخدمات في مجال الرقمنة **والابتكار** مع اشتراط أن تكون خدماتها المقدمة فريدة ومبتكرة حسب المادة 14 الفقرة2، وعليه فقد تم تشجيع المؤسسات الناشطة في مجال الرقمنة بسبب الرغبة للانتقال للخدمات الرقمية؛

- إنشاء المجلس الوطني للصفقات العمومية، وربطه بالرقمنة والإحصاء الاقتصادي في مجال الصفقات العمومية، تجسيدا للرغبة الرسمية في تحقيق مبادئ الحوكمة الالكترونية للصفقات العمومية؛
- الربط بين الشفافية والإجراءات والنشر الإلزامي للصفقات العمومية عن طريق الصحافة الالكترونية، حيث تم إدراج الصحافة الالكترونية المعتمدة كآلية جديدة لنشر الصفقات العمومية ضمانا لحرية الوصول للطلب العمومي.

3.4. تحسين الخدمة العمومية الجوارية

تسعى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إلى تحسين الخدمة العمومية من وما تقتضيه من مساعي تبسيط الإجراءات من خلال تطوير ووضع خدمات عبر الانترنت، حيث تأتي هذه الإجراءات في سياق تبسيط الإجراءات وتقريب الإدارة من المواطن ومحاربة البيروقراطية، وتتم في هذا الصدد عملية مستمرة للاستبدال التدريجي لكل التفاعلات المباشرة التي تربط بين الإدارة ومستخدميها وتعويضها بخدمات الكترونية تم تطويرها ووضعها تحت تصرف المواطنين من خلال عدة منصات رقمية توفر خدمات الكترونية متنوعة ومنها مايلي:

- طلبات التسجيل الخاصة بإنشاء جمعيات بلدية ولجان الحي؛
- طلبات شهادات الميلاد "خ12" لفائدة المواطنين المقيمين بالخارج؛
- طلبات بطاقات التعريف الوطنية الالكترونية والبيومترية ومتابعة طلبات الوثائق المؤمنة؛
- قراءة آلية لبطاقة التعريف الوطنية الالكترونية والبيومترية؛
- تحميل صور مطابقة للمعايير الدولية عبر الانترنت؛
- طلب شهادة الكفاءة الخاصة برخصة السياقة لصالح الجالية بالخارج؛
- التسجيل الالكتروني في القرعة الخاصة بالحج؛
- منصة رقمية خاصة بإصدار عقود ووثائق الحالة المدنية: ميلاد، زواج، وفاة؛
- الشباك عن بعد الذي يسمح للمواطنين بتقديم ملفاتهم عن طريق الانترنت أمام الإدارة المركزية، الولايات، الدوائر والبلديات، حيث يوجد أكثر من 50 ملف يمس عدة جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن؛
- المنصة الالكترونية **"نشكي"** التي تسمح للمواطنين والمتعاملين بتقديم عرائض وشكاوى الكترونية، موجهة لمختلف مصالح وزارة الداخلية، عبر الانترنت.

لقد صممت هذه المنصات الالكترونية، والتطبيقات الرقمية بهدف ترقية إدارة الشأن المحلي مما أسهم في تحسين خدمة المواطنين الجزائريين وتمكينهم من الحصول على مختلف الخدمات والمصالح المحلية والوطنية، وحتى بالنسبة للجزائريين المقيمين بالمهجر، حيث أدى ذلك إلى تيسير إجراءات وأساليب إدارة الشأن المحلي الذي كانت قضاياه وملفاته المتشعبة تثقل كاهل الإدارة المحلية التي كانت وحدها تتحمل كل تلك الأعباء، الأمر الذي تسبب في ثقل أدائها مما انعكس بالسلب على فعالية المصالح الإدارية محليا في أدائها للخدمة العمومية.

4.4. رقمنة إدارة الحالة المدنية

يعد قطاع الجماعات المحلية في الجزائر أول القطاعات التي شهدت تجسيد التحول الرقمي في الإدارة العامة حيث شملت مختلف المجالات المتعلقة بتقديم الخدمة العمومية على المستوى المحلي.

جاء اعتماد خيار التحول الرقمي في الجزائر في إطار تنفيذ جملة من الإصلاحات التي عرفها قطاع الخدمة العمومية، حيث كانت البداية من البلديات برقمنة سجلات الحالة المدنية، بعدما كانت البلديات تعتمد في ذلك على السجلات الورقية التي شكلت عبئا إداريا معقدا أثقل كاهل البلديات وصعب من مهمتها في إدارة مختلف الخدمات التي تقدمها مصالح الحالة المدنية، كما أن تلك الوسائل التقليدية تسببت في سوء أداء البلديات في تقديم الخدمة العمومية، وفاقمت من الإجراءات البيروقراطية التي أضرت بعلاقة المواطن بالدولة، وأسهمت بالتالي في إضعاف ثقة المواطن بكل ما يمت للإدارة المحلية بصلة.

وقد بدأت رقمنة الخدمة العمومية المحلية بخدمات الحالة المدنية حيث تجسد مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية التي تحوّلت إلى السجل الوطني الالكتروني والذي تجسّد فعليا سنة 2014 تنفيذا للقانون رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 حيث تمت رقمنة ثلاث سجلات هي الميلاد، والزواج، والوفيات، ليتم ربط هذا السجل عن طريق شبكة مؤمنة بكل البلديات، والملحقات الإدارية.

5. إنجازات رقمنة الحالة المدنية

حققت الجزائر نقلة نوعية هامة في مجال تحسين الخدمة العمومية، وتسهيل إجراءات التعامل الوثائقي الإداري، والتي كانت لها نتائج إيجابية على مردودية المرفق العمومي المحلي، مما مكن المواطن من الحصول على خدمة نوعية خاصة من حيث القضاء على العوائق الزمانية والمكانية، حيث تقف وراء ذلك مجموعة من الإنجازات التي حققها التحول الرقمي في قطاع الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

1.5. القضاء على الأساليب التقليدية: كانت مختلف العمليات المتعلقة بالحالة المدنية للمواطنين تسجل على سجلات ورقية منها ما يعود إلى الحقبة الاستعمارية، زيادة على كثرتها

وتكدسها في مصالح الحالة المدنية على مستوى البلديات، وبالنظر إلى كونها كثيرة الاستخدام وبشكل يومي جعلها تتعرض للتلف والضياع، لذلك كان من الحتمي رقمنتها حتى تتم حماية المعلومات والبيانات التي تحتويها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء ذلك تجسيدا لأهداف استراتيجية عصرنة المرفق العام، وتحسين الخدمة العمومية المحلية،وفي هذا السياق تمت رقمنة أكثر من مائة مليون (100 مليون)عقد للحالة المدنية أدرجت في السجل الوطني الالكتروني للحالة المدنية.(العمرانية، 2022، صفحة 40)

2.5. اختصار للزمان والمكان وتسهيل الإجراءات: أتاح هذا النظام للمواطن الجزائري إمكانية الحصول على وثائق الحالة المدنية الخاصة به من أية بلدية، وعبر الانترنت على مدار 24 ساعة وخلال كل أيام الأسبوع .(العمرانية، 2022، صفحة 40). وجاء ذلك بعد إطلاق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتاريخ 2020/12/24 للخدمة الالكترونية التي تمكن المواطنين من سحب وثائق الحالة المدنية عن بعد عبر استخدام التطبيق المتاح على الموقع الالكتروني الرسمي للوزارة الوصية، وتحتوي الوثائق هذه على رمز الاستجابة السريعة QR Code لقراءة كافة المعلومات المتضمنة في الوثيقة المؤمنة والغير قابلة للتزوير بفضل التوقيع الإلكتروني، ويمكن التحقق منها عن طريق تطبيق متطور من مصالح وزارة الداخلية، كما يمكن لكل الهيئات والإدارات الاطلاع آليا على المعلومات التي تحتويها الوثيقة من خلال الحصول على معلومات الحالة المدنية مباشرة من قواعد البيانات مما يعني تفادي أخطاء الحجز.(العمرانية، 2022، صفحة 40)

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذا الإجراء لازال في طور التجسيد المرحلي خاصة في ظل إصرار بعض الإدارة والمؤسسات على التصديق التقليدي على الوثائق.

3.5. تسهيل التنسيق والتعاون بين القطاعات: تم ربط 18 قطاع بالسجل الوطني الالكتروني للحالة المدنية، عبر شبكة مؤمنة، بهدف إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ضمن الملفات الإدارية، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-204، والذي نص صراحة على ألا تشترط مختلف الإدارات العمومية والسلطات الإدارية والجماعات المحلية المرتبطة بذات السجل على المواطن تقديم وثائق الحالة المدنية التي يمكنها الاطلاع عليها مباشرة على مستوى ذات السجل الوطني .(المادة02، 2015، صفحة 16)

ورغم عدم اكتمال تحقيق هذه الغاية، بحكم محدودية عدد الإدارات والقطاعات المرتبطة بالسجل الوطني الآليات أنها تشهد توسيعا مستمرا للقضاء نهائيا على ظاهرة الملفات الورقية التي أضحت عبئا بيروقراطية أعاق مصالح المواطنين وعطل مسيرة التقدم في البلد.

4.5. إقبال مكثف على الاستعانة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية: حيث تم تسجيل 10 مليون معاينة تمت من طرف مختلف المؤسسات سنة 2022، ويدل هذا الرقم على حجم استخدام السجل الالكتروني نظرا لما للتسهيلات التي يوفرها، والآنية في الحصول على مختلف البيانات والمعلومات التي يتضمنها ذات السجل.لقد أسهمت رقمنة الحالة المدنية في تخفيف الإجراءات البيروقراطية، وأسهمت في الحدّ من الضغوطات التي كانت تعانيها مكاتب الحالة المدنية على مستوى البلديات جراء الطوابير الكبيرة من طالبي الخدمة.

6. خاتمة

إن مشروع الجزائر الالكترونية، الذي أطلق سنة 2008 وكان من المفترض أن يتجسد ولو جزئيا سنة 2013 بقي يراوح مكانه، وحتى التشريعات التي حاولت تجسيد ذلك المشروع في مختلف القطاعات ظلت معطلة لسنوات بسبب غياب الإرادة الحقيقية لأجل التطبيق الفعلي لتلك النقلة التي كان ضرورية لأجل تحقيق أهداف الإصلاحات من جهة، ولأجل ترقية الخدمة العمومية من جهة أخرى في إطار تحسين أداء المرفق العمومي والارتقاء بعلاقة المواطن بدولته ومؤسساتها الرسمية إلى ما هو أفضل، وغابت الفاعلية والجدية في ترجمة تلك الأفكار والطموحات إلى واقع مؤسساتي لعدة اعتبارات والتي يقع على رأسها تفشي ظاهرة الفساد بمختلف أوجهها الإدارية، والسياسية والأخلاقية والمالية التي أعاقت تلك المساعي التي عبرت عنها بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية نظرا لكون الانتقال الرقمي يحقق عديد الإيجابيات في مجال الإدارة العمومية للشأن العام وطنيا ومحليا التي من أبرزها تحقيق الشفافية وقوة الرقابة على مختلف العمليات والإجراءات المرتبطة بهذه الشؤون، وهذا لم يكن يخدم بعض الأطراف التي كانت فاعلة في دوائر صنع القرار في فترة سابقة.

شهدت السنوات الأخيرة منذ سنة 2020 بروز إرادة حقيقية من لدن السلطات العليا في الدولة باتجاه تجسيد الحكومة الالكترونية من خلال تعميم مشروع رقمنة كل القطاعات وما يتبعها من مصالح ومرافق عمومية، وقد حققت عديد القطاعات نتائج هامة في إدارتها لما له صلة بالشأن العام سواء في أبعاده الوطنية، أو أبعاده المحلية،

حيث تحققت عدة نتائج نوعية منها ما تم ذكره خلال هذه المداخلة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة مواصلة هذا المشروع الرقمي والالكتروني فيما يتعلق بإدارة الشأن العمومي محليا ووطنيا لما سيحققه من فوائد مادية وغير مادية على مستوى الأداء العام للدولة، وعلى مستوى الارتقاء بالخدمة العمومية، وبالتالي تقديم خدمة نوعية للمواطنين مما سيحقق إعادة الثقة بين المواطن والدولة من جهة، وسيحقق أيضا انخراط المواطن في إدارة الشأن المحلي، وبالتالي الارتقاء بالمرفق العمومي المحلي وبالإدارة المحلية إلى ارفع وأجود مستويات الأداء.

يبقى في الأخير توجيه بعض التوصيات في مجال رقمنة إدارة الجماعات المحلية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ضرورة مواكبة الرقمنة مع مضاعفة جهود الإصلاح الإداري للحد من ظاهرة الفساد الإداري؛
- ضرورة الاهتمام بالتكوين والتدريب المستمرين للموارد البشرية التي تتولى وظائف على مستوى الجماعات المحلية؛
- الأحزاب السياسية ومختلف القوى السياسية مطالبة بضرورة توعية وتدريب إطاراتها ومناظليها في مجال الرقمنة والعمل على نشر ثقافة الحكومة الرقمية؛
- تنمية الوعي الرقمي لدى الأجيال المتعاقبة من خلال المدارس والجامعات ومختلف فضاءات التنشئة والتعليم؛
- الاستثمار في نواتج ووسائل التكنولوجيا المعاصرة في مجال التنمية المحلية، وتشجيع الشباب على الابتكار والإبداع في إطلاق مؤسسات ناشئة تسهم في الارتقاء بالتنمية المحلية التي من شأنها إحداث التغيير الحضاري على المستوى المحلي الذي سينعكس إيجابا على المستوى الوطني.

7. المراجع

,13 ا.(2011). القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22يوليو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المادة 01. (2012). *الفقرات 4، 6، 7، القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، المصدر نفسه.*

المادة 119. (2010). *فقرة 3، المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المصدر نفسه.*

المادة 173. (2010). *فقرة1، المرسوم الرئاسي رقم 10-236، المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 58، الصادر بتاريخ 7 أكتوبر سنة .*

المادة 4. (2012). *من القانون 12-07 المتعلق بالولاية، القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية، المصدر نفسه.*

المادة 9. (2023). *القانون رقم 23-12، المؤرخ في 05 أوت سنة 2023، يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، الصادر بتاريخ 6 أوت سنة 2023،.*

المادة .(2013) 01*الفقرات 1 ، 2، 3، القانون رقم 07-12 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12 ، مؤرخ في 29فبراير 2012.*

المادة02. (2015). من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري.*العدد 41، السنة الثامنة والخمسون، الصادر في 29 يوليو* ، 16.

المادتين 189، 190. (2011). *القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 يوليو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.*

المادتين. (49.50). *49.50.*

بن جلول محمد،فاطمة زعزوعة. (2024). رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 23-12. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 07، العدد 01* ، 66-67.

عمار بوضياف. (2012). *شرح قانون البلدية*. الجزائر: جسور لنشر والتوزيع .

كمال جعلاب. (2017).*الإدارة المحلية وتطبيقاتها: الجزائر، بريطانيا، فرنسا،الجزائر*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2022). "الخدمة الجديدة لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد"، على الموقع الرسمي للوزارة:.